

جريمة القتل العمد

يعرف القتل بصورة عامة بأنه (انهاء حياة انسان من قبل انسان اخر بدون وجه حق) اما القتل العمد فيعرف بأنه (انهاء حياة انسان من قبل انسان اخر عمدا وبدون وجه حق) وعلّة التجريم تتمثل بالاعتداء على حق الانسان بالحياة . وتتكون جريمة القتل العمد من ثلاثة اركان الركن المادي والركن المعنوي ومحل الجريمة ،فالركن المادي يتمثل بالاعتداء المميت وقد يكون نشاط الجاني ايجابيا او سلبيا اما بالنسبة للوسيلة التي يحصل فيها القتل فقد تكون قاتلة بطبيعتها كالاسلحة النارية او السيف والخنجر وغيرها وقد تكون غير قاتلة ولكن بسبب استخدام الجاني لها تصبح قاتلة(كسكين المطبخ والعصا والحجارة) وغيرها ،ولم يشترط المشرع ان تلامس يد الجاني جسم المجني عليه كوضع السم بالطعام او يستخدم حيوان او انسان غير مسؤول كالمجنون او صغير السن او قد يستخدم انسان حسن النية وهذه الحالة يكون فيها الفاعل معنوي كما لايشترط ان تحصل النتيجة مباشرة فقد يتراخى اثر النتيجة الى وقت اخر قد يطول او يقصر يضاف الى ذلك ان جريمة القتل كما تقع بنشاط ايجابي وبوسيلة مادية فانها تقع بوسيلة معنوية ايضا لكن الصعوبة تكمن في العلاقة السببية حيث يصعب اثباتها كمن ينقل خبرا محزنا الى مريض عمدا .

ويثور تساؤل هل تقع جريمة القتل العمد بنشاط سلب(بالامتناع او الترك)؟ وقد ظهرت بهذا الصدد اراء عديدة نذكر بعضها منها.

الراي الاول:

يذهب الى عدم امكانية وقوع جريمة القتل العمد بنشاط سلبى لان العدم لا يخلق الاعدم واذا قامت فيجب ان ينص عليها المشرع صراحة .

اما الراي الثاني :

فيرى ان جريمة القتل العمد تقع بنشاط سلبى اذا توفر القصد الجرمي وحصلت النتيجة (الوفاة).

في حين ذهب الراي الثالث :

الى ان جريمة القتل العمدتقع بنشاط سلبى اذا كان الجاني ملزما بموجب اتفاق خاص او مكلفا بواجب بموجب القانون .

اما بالنسبة لموقف المشرع العراقي في جريمة القتل بنشاط سلبى فقد اخذ بالراي الثالث مع اضافة شرط المباشرة وذلك في المادة (34)من قانون العقوبات المشرع رقم(111)لسنة (1969) المعدل